وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

المملكة تلهم أوروبا بسلسلة حلول للتحول الآمن لمصادر الطاقة

الرياض

شدد وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، على قوة دعم المملكة لشركائها الأوروبيين فيما يتعلق بانتقال الطاقة وتقدم لهم سلسلة حلول للتحول الآمن لمصادر الطاقة التي تجمع بين الأحفورية والطاقة المتجددة والنظيفة والابتكارات الأخرى ومنها الاقتصاد الدائري للكربون.

وقال سموه خلال مشاركته في الجلسة الافتتاحية لمنتدى الاستثمار السعودي - الأوروبي المنعقد في مدينة الرياض، يجب أهمية توحيد الجهود لتطبيق الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي واتفاقية باريس، والأخذ بالاعتبار بمبدأ المسؤولية المشتركة، والمتباينة في الوقت ذاته، بين الدول، والظروف الخاصة التي تواجهها الدول الأقل نمواً، والعمل الجماعي على دعم هذه الدول لمواجهة الآثار السلبية الناجمة عن السياسات المتعلقة بالتغير المناخي، دون تعطيل تنميتها المستدامة.

وأكد وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بأن الطابع العالمي للتغير المناخي يتطلب استجابة دولية مشتركة فاعلة وأن نجاح هذه الاستجابة يكمن في تحقيق ثلاث ركائز أساسية أولها أمن الطاقة، وثانيها التنمية الاقتصادية التي تكفل رفاهية الشعوب، وثالثها التصدي لتحديات التغير المناخي ويجب أن تراعى هذه الركائز جميعها معاً دون الإخلال بواحدة من أجل أخرى، مع أهمية الإقرار بتعدد الحلول لمعالجة مشكلة التغير المناخي من خلال التركيز على الانبعاثات كما ورد في اتفاقية باريس ودون التحيز تجاه مصدر من مصادر الطاقة دون الآخر.

وتحدث الأمير عبدالعزيز بن سلمان عن قضايا فقر الطاقة التي تؤرق المملكة وعجز وصول وقود الطهي النظيف التي وصفها بالمأساة وهي حرمان بلايين من سكان العالم من سبل الحياة الكريمة وعدم وصول الكهرباء وزيوت الطبخ النقي، إذ نبهت المملكة إلى أن مسائل أمن الطاقة واستقرار أسواقها اخذت منحى مختلف في التعامل مع أزمة الطاقة وذلك بإدراك أن أمن الطاقة يعدّ من المكّنات الرئيسة للنشاط الاقتصادي، وعنصراً ضرورياً لإتاحة سبل الحصول على الطاقة، وكركيزة أساسية لاستقرار الأسواق.وتشدد المملكة بأن أمن الطاقة يتطلب أن يواصل العالم متابعة جميع خيارات الطاقة بما في ذلك الموارد الهيدروكربونية التي غذت الاقتصاد العالمي والاقتصادات النامية لعدة قرون . ولكن هناك تحدٍ في قلب هذه الاستراتيجية يتمثل في كيفية زيادة إمدادات الوقود الهيدروكربوني مع السعي في الوقت نفسه إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتؤكد المملكة بأن التكنولوجيا هي مفتاح حل هذا التحدي وأن الاستدامة هي نتيجة طبيعية لإطار اقتصاد الكربون الدائري الذي تدافع عنه المملكة وسوف تستمر في السعي وراءه وستأخذ زمام المبادرة وستعرض للعالم أنه يمكنها القيام بذلك ويمكن لبقية العالم اتباعه.في وقت تركز المملكة على أن التكنولوجيا تعد في صميم الابتكار الحاسم في المستقبل مثل اقتصاد الهيدروجين، واستدامة الهيدروكربونات والبتروكيماويات وأنظمة الطاقة الذكية

. وستكون تكنولوجيا الابتكار أمرًا حيويًا لأن المملكة تطلق المبادرة السعودية الخضراء التي تهدف إلى توليد نصف احتياجاتها من الطاقة المحلية من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 والطموحات للوصول إلى صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2060 وإذا ساعدت التكنولوجيا يمكن حتى تحقيق ذلك الرقم قبل ذلك التاريخ.وتؤكد المملكة تطبيق نظم تقنيات مبتكرة في تقنية استخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه وستضطلع بدور رئيس في الجهود العالمية الرامية إلى تقليل الانبعاثات، مع ضمان استمرار تقدم العالم وازدهاره. وتعتمد تقنيات استخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه على استخلاص ثاني أكسيد الكربون من المصدر أو من الهواء مباشرة، ثم يتم نقل تلك الانبعاثات وتخزينها في باطن الأرض، أو تحويلها إلى منتجات مفيدة.وتؤكد المملكة ما تقوله فعلاً في تحولها الضخم للطاقة النظيفة وهي تستشهد بإنشاء مدينة نيوم المواكبة للثورة التكنولوجية الإلكترونية النظيفة التي تقوم على الطاقة الهيدروجينية وقوداً لوسائل النقل معززة بذلك جهود العالم لحماية المناخ وطبقة الغلاف الجوي لكوكب الأرض من خلال استخدامها للطاقة النظيفة بكافة أشكالها الصديقة للبيئة.

الأمير عبدالعزيز بن سلمان: أولوياتنا أمن الطاقة والتنمية الاقتصادية وحماية كوكب الأرض

وقال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان نتحدث عن ما نؤمن به والمملكة منفتحة ونؤكد أننا محور للطاقة وللصناعات المتعلقة بالطاقة والمملكة تنافس في مرحلتها الانتقالية وبدأنا رحلة طويلة تتحلى بالحداثة وانتقال الطاقة ولدينا التزامات بمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي واتفاق باريس ونؤمن بصراحة بأنه بالبداية لدينا بوصلة مغناطيسية ومواقع جذب وتجاوزنا تحديات لا تنتهي وطورنا طرق جديدة محصنة ونحافظ على التزاماتنا التي وقعنا عليها بالطاقة وخلق اقتصاد مستدام وثلاث ركائز اهتمام بالطاقة واستدامة الاقتصاد ومتطلبات المناخ.

واستعرض وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان تقدم المملكة، وطموحاتهما والتزامهما بالعمل المناخي، مذكراً بمخرجات أسبوع المناخ الذي استضافته المملكة مؤخراً الذي أعلن خلاله عن ثلاثة أمور مهمة تعمل جميعها على تعزيز الأهداف المناخية العالمية، وهي آلية السوق لتعويض وموازنة غازات الاحتباس الحراري (الكربون المكافئ) في المملكة، وخارطة الطريق لهدف مبادرة السعودية الخضراء المتمثل بزراعة 10 مليارات شجرة، ومبادرة تمكين إفريقيا المبنية على مبادرة حلول الطهي النظيف لتوفير الغذاء.

وتقف المملكة مستعدة لمواصلة الزخم وتعزيز العمل المناخي الشامل بمشاركة الجميع، مما يضمن أن تكون المشاركة في مؤتمر الأطراف (كوب 28) تعاونية، ومؤثرة، ومنفتحة على جميع الحلول التي ستواجه تحدي التغير المناخي العالمي واللّح. وكان وزير الاستثمار م. خالد بن عبدالعزيز الفالح افتتح أمس الاثنين، منتدى الاستثمار السعودي – الأوروبي المنعقد في مدينة الرياض، بحضور أصحاب السمو والمعالي والمسؤولين والرؤساء التنفيذين لكبرى الشركات من المملكة ودول الاتحاد الأوروبي، وبمشاركة أكثر من 1000 ممثل من القطاع الحكومي والخاص.

ورحب وزير الاستثمار خلال كلمته الافتتاحية، بالحضور في المنتدى، مشيراً إلى ما تشهده المملكة من تحول نوعي وتاريخي، وما تتميز به المملكة بتنوع اقتصادها، وسرعة تحسن بيئة الأعمال وقدراتها التنافسية العالية.

وأكّد م. الفالح، أن الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي مهمة وقوية، حيث استثمرت أكثر من 1300 شركة أوروبية في المملكة، مبيناً وجود استثمارات سعودية مهمة في معظم دول الاتحاد الأوروبي.

وأوضح، أن الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي في المملكة أظهر نمواً قوياً في عام 2022 مقارنةً بالعام السابق له، وذلك في العديد من القطاعات المختلفة، مبيناً أنه بلغ حجم التجارة بين المملكة والاتحاد الأوروبي 80 مليار يورو في الفترة ذاتها، ما يمثل نموًا سنويًا قدره 30 %.

ويستعرض أصحاب السمو والمعالي خلال المنتدى عددًا من الموضوعات منها التحول إلى الطاقة النظيفة، وصناعات الحياد الصفري والموارد الطبيعية في المملكة، والنقل والبنية التحتية، كما سيناقش المشاركون موضوعات التعدين، والتصنيع، وسلاسل الإمداد، والسياحة، والثقافة، والرياضة، والشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وقطاع الصحة متضمنًا تقديم الخدمات والصناعة والتقنية الحيوية، إضافةً إلى الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي.

يذكر أن المنتدى سيشهد توقيع عدة اتفاقيات شراكة ومذكرات تفاهم في مجالات مختلفة بين الجهات الحكومية والخاصة، إضافةً إلى إقامة ورش عمل لمناقشة مختلف القطاعات.

النفط يعوض خسائره وسط حالة عدم اليقين بشأن صراع «الشرق الأوسط»

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء معوضة بعض خسائر الجلسة السابقة مع استمرار قلق المستثمرين من الحرب في الأراضي المحتلة قد تتصاعد إلى صراع أوسع نطاقا في المنطقة المصدرة للنفط مما قد يتسبب في تعطل محتمل للإمدادات.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 50 سنتا بما يعادل 0.5 بالمئة إلى 90.33 دولارا للبرميل، في حين زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 46 سنتا أو 0.5 بالمئة إلى 85.95 دولارا للبرميل.

وقال يوكي تاكاشيما الاقتصادي في نومورا للأوراق المالية: «السوق في حالة تعديل بعد انخفاض في الجلستين الماضيتين وبسبب المخاوف المزعجة من تعطل محتمل للإمدادات في الشرق الأوسط».

وهبط الخامان القياسيان أكثر من اثنين بالمئة يوم الاثنين مع تكثيف الجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط، أكبر منطقة لإمدادات النفط في العالم، لاحتواء الصراع، وهو ما هدأ مخاوف المستثمرين بشأن تعطل الإمدادات.

وقال تاكاشيما «نتوقع أن يتحرك خام غرب تكساس الوسيط في نطاق 80 إلى 90 دولارا لبعض الوقت، وإنتاج أوبك ووتيرة تعافي الطلب في الصين»، مضيفا أن المستثمرين يركزون أيضا على بيانات المخزونات الأميركية.

وأظهر استطلاع أنه من المتوقع أن ترتفع مخزونات الخام الأميركية الأسبوع الماضي بينما انخفضت مخزونات نواتج التقطير والبنزين. وأجري الاستطلاع قبل صدور تقارير من مجموعة معهد البترول الأميركي الصناعية، المقرر صدورها في الساعة 2030 بتوقيت غرينتش يوم الثلاثاء، وإدارة معلومات الطاقة، الذراع الإحصائية لوزارة الطاقة الأميركية، في الساعة 1430 بتوقيت غرينتش يوم الأربعاء. وهوت أسعار النفط الخام نحو 3 % يوم الاثنين.

وسجلت أسعار النفط مكاسب قوية على مدى أسبوعين، وإن كانت متقلبة، في أعقاب اندلاع الحرب لكنها تراجعت بشكل حاد هذا الأسبوع وسط بعض عمليات جني الأرباح وغياب أي تصعيد كبير في الصراع.

وينصب التركيز هذا الأسبوع الآن على قراءات النشاط التجاري الرئيسة من الولايات المتحدة والاقتصادات الكبرى الأخرى، بالإضافة إلى اجتماع البنك المركزي الأوروبي لمزيد من الإشارات حول الاقتصاد العالمي والطلب المستقبلي على النفط.

وتظل مؤشرات مديري المشتريات تحت المجهر مع اقتراب اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي. وأظهرت قراءات مؤشر مديري المشتريات من أستراليا واليابان يوم الثلاثاء أن النشاط التجاري في الاقتصادين ظل ضعيفًا خلال شهر أكتوبر.

وتنتظر الأسواق الآن بيانات مؤشر مديري المشتريات الأولية من الولايات المتحدة، المقرر صدورها في وقت لاحق من اليوم، لقياس حالة النشاط التجاري في أكبر مستهلك للوقود في العالم.

ومن المتوقع أن ينكمش مؤشر مديري المشتريات التصنيعي والخدماتي في أكتوبر، حيث أثر ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم الثابت على الشركات المحلية. ومن المتوقع أيضًا أن تظهر القراءات من منطقة اليورو والمملكة المتحدة اتجاهًا مماثلاً، مما قد ينذر بضعف النشاط الاقتصادي وضعف الطلب على الوقود في الأشهر المقبلة.

وتأتي القراءات قبل اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي الأسبوع المقبل مباشرة، حيث من المتوقع على نطاق واسع أن يبقي البنك المركزي أسعار الفائدة دون تغيير. ولكن من المتوقع أيضًا أن يشير ذلك إلى أن أسعار الفائدة ستظل أعلى لفترة أطول.

وكان ارتفاع أسعار الفائدة مصدرا رئيسا للقلق لأسواق النفط خلال العام الماضي، حيث يخشى التجار من تباطؤ النشاط الاقتصادي في مثل هذه البيئة، مما يضر بالطلب على النفط.

ومع ذلك، فقد تم تعويض هذه الفكرة إلى حد ما من خلال مؤشرات على نقص كبير في إمدادات النفط هذا العام، في أعقاب التخفيضات الكبيرة في الإمدادات من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا. كما تقلصت المخزونات الأميركية باستمرار هذا العام، في حين حددت إدارة بايدن مؤخرًا خططًا للبدء في إعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي.

وصدرت الولايات المتحدة 10.565 برميل من منتجات الطاقة السائلة الأميركية التي لم تشمل الغاز الطبيعي المسال، حسبما ذكرت إدارة معلومات الطاقة في تقريرها الأسبوعي عن حالة البترول. ومن إجمالي الصادرات، كان 5.301 مليون برميل من النفط الخام بينما كان الباقي 5.355 مليونًا من منتجات الوقود. ويمثل البنزين 1.081 مليون برميل فقط، بينما يتكون الباقي من نواتج التقطير التي تشمل زيت الوقود المقطر، ووقود الطائرات من نوع الكيروسين، وزيت الوقود المتبقي، ووقود الإيثانول، والبروبان، والبروبيلين، والزيوت الأخرى.

وأشارت جمعية السيارات الأميركية يوم الخميس إلى ظاهرة الانخفاض المستمر في أسعار البنزين على الرغم من ارتفاع أسعار النفط الخام الناجم عن المخاوف من تأثير طارئ للحرب بين إسرائيل وحماس. وقالت «مع تساقط أوراق الشجر، تتساقط أيضًا أسعار الغاز»، في إشارة إلى فصل الخريف، المعروف بتساقط أوراقه وضعف الطلب على الطاقة.

وقالت الرابطة إنه على الرغم من التوترات العالمية التي أحدثت تأثيرات في سوق النفط، إلا أن المتوسط الوطني لجالون الغاز حافظ على انخفاضه الخريفي، حيث انخفض ثمانية سنتات منذ الأسبوع الماضي إلى 3.56 دولار. وأضافت أن أسعار المضخات خسرت 32 سنتا منذ ذروتها في 2023 البالغة 3.88 دولار للغالون قبل شهر. وأشارت إلى أن هذا يعني أن السائقين كانوا يوفرون نحو 5 دولارات في كل مرة يملؤون فيها خزان الوقود بالكامل.

وقال أندرو جروس، المتحدث باسم جمعية السيارات الأميركية: «في حين أن أسعار الغاز تنخفض بنحو بنس واحد في اليوم، فإن ذلك يبدو وكأنه وتيرة جليدية». وبالتالي فإن السعر عالق عند سعر مرتفع إلى حد ما في منتصف الثمانينات للبرميل. وهذا بدوره يؤدي إلى إبطاء انخفاض أسعار الغاز.

وكان الطلب على البنزين أفضل من المتوقع الأسبوع الماضي، حيث ارتفع من 8.58 إلى 8.94 مليون برميل يوميا الأسبوع الماضي. وفي الوقت نفسه، انخفض إجمالي مخزونات البنزين المحلية بمقدار 2.4 مليون برميل يوميا إلى 223.3 مليون برميل يوميا.

وعلى الرغم من أن ارتفاع الطلب وتقلص العرض عادة ما يؤديان إلى ارتفاع أسعار النفط، إلا أن أسعار النفط الثابتة كان لها تأثير معاكس. وإذا ظلت أسعار النفط ثابتة أو انخفضت، فيمكن للسائقين توقع المزيد من الانخفاض في الأسعار في الأسابيع المقبلة. والمعدل الوطني اليوم البالغ 3.56 دولار هو أقل بـ 32 سنتا عما كان عليه قبل شهر وأقل بـ 29 سنتا عما كان عليه قبل عام. وتخطط الولايات المتحدة لشراء 6 ملايين برميل من النفط مقابل الاحتياطي الاستراتيجي للنفط بسعر 79 دولارًا. وأعلنت وزارة الطاقة الأميركية في يوليو عن خطط لإعادة شراء نحو 6 ملايين برميل من الخام الحامض بينما تواصل إدارة بايدن مبادرتها لتجديد احتياطي البترول الاستراتيجي. وأصدرت وزارة الطاقة طلبًا لشراء 6 ملايين برميل من الخام الحامض لتسليمها في أكتوبر ونوفمبر إلى موقع «بيق هيل» لاحتياطي البترول الاستراتيجي في تكساس.

ووضعت وزارة الطاقة في أكتوبر خطة لإعادة شراء الخام لتجديد احتياطي البترول الاستراتيجي عندما كان خام غرب تكساس الوسيط عند 67 دولارًا - 72 دولارًا للبرميل أو أقل. واستقر سعر خام نايمكس لشهر أقرب استحقاق مرتفعا 2.06 دولار عند 73.86 دولار للبرميل في 7 يوليو، مواصلا الارتفاع في مكانه منذ أواخر يونيو بسبب تخفيضات الإمدادات من أوبك + وعمليات تشغيل المصافي المرتفعة.

واختارت وزارة الطاقة مرة أخرى عدم استخدام سلطات التعاقد الجديدة ذات السعر الثابت التي تم الانتهاء منها العام الماضي والتي من شأنها أن تسمح لها بدفع سعر ثابت للنفط الخام في وقت تنفيذ الصفقة. بدلاً من ذلك، يحدد طلب تقديم العروض الأخير أنه سيشتري النفط بسعر «يحدده المتوسط (إلى 0.001 دولار) للتسويات اليومية لمؤشر نايمكس لعقد شهر التسليم المعني لأيام التداول الثلاثة التي تبدأ بيوم إشعار بالمنحة «مع بعض التعديلات.

وطلب تقديم العروض هو جزء من خطة تجديد احتياطي البترول الاستراتيجي المكونة من ثلاثة أجزاء من إدارة بايدن، والتي تركز على «عمليات الشراء المباشرة مع عائدات مبيعات الطوارئ، وعوائد الصرف التي تشمل علاوة على الحجم المسلم، وتأمين الحلول التشريعية التي تتجنب المبيعات غير الضرورية غير المرتبطة بانقطاع الإمدادات.

ولم يؤد طلبها الأول، الذي صدر في ديسمبر، إلى منح جوائز حيث اعتبرت وزارة الطاقة أن السعر والعوامل الأخرى لن تكون صفقة جيدة لدافعي الضرائب. لكنها أجرت منذ ذلك الحين طلبين للحصول على 6.3 مليون برميل مجتمعة بمتوسط سعر 72.67 دولارًا للبرميل، أي أكثر من 20 دولارًا للبرميل أقل من متوسط سعر 95 دولارًا للبرميل الذي بيعه خام احتياطي البترول الاستراتيجي في العام الماضي.

وشهد أكبر سحب على الإطلاق من مخزون الطوارئ العام الماضي إطلاق 180 مليون برميل بشكل غير مسبوق على مدى عدة أشهر لمكافحة ارتفاع أسعار الطاقة الذي حفزه الغزو الروسي لأوكرانيا. والتزمت وزارة الطاقة بإعادة شراء النفط بسعر أقل لتحقيق عائد لدافعي الضرائب.

وبحسب التقرير اليومي لشركة اينرجي اوتلوك ادفايزرز الاستشارية الأميركية، بأن إجمالي المشتريات هذا العام هو 12 مليون برميل ليتم تسليمها بين أغسطس ونوفمبر. وجميعها من الخام الحامض المنتج في الولايات المتحدة. لكنها كشفت بأن المشتريات لا معنى لها من الناحية الاقتصادية. والمشتريات إما سياسية أو فنية. وفكرة أنهم باعوا النفط بسعر 95.25 دولارًا للبرميل وهم الآن يعيدون شرائه بسعر 73 دولارًا للبرميل ليست منطقية أيضًا. وتساءلت كم كانت تكلفة النفط المباع بسعر 95.25 دولار للبرميل بالدولار اليوم، التكلفة أكثر من 200 دولار / مليار!

ومع ذلك، فإن شراء 12 مليون برميل على مدى 4 أشهر ليس له أي تأثير على أسعار النفط. والمبلغ صغير جدًا وينتشر على مدى فترة طويلة. وحتى لو قررت الإدارة شراء كميات كبيرة مثل 90 مليون برميل، فإن التأثير على الأسعار محدود لأن معدل الحقن ضئيل. مع ملاحظة أن ضخ 3 ملايين برميل يستغرق شهراً. ويمكنهم مضاعفة معدل الحقن إذا فتحوا موقعًا آخر بمجرد الانتهاء من صيانة الموقع، ولكن حتى ذلك الحين يظل معدل الحقن صغيرًا.

المقابل المالي لـ«رخص المركبات».. يخدم البيئة ويقلل الانبعاثات الرياض

بدأ تطبيق المرحلة الأولى من قرار المقابل المالي السنوي المضاف لإصدار وتجديد رخص سير المركبات بحسب كفاءتها في استهلاك الوقود، التي تشمل المركبات الخفيفة الجديدة موديل 2024 م.وفي هذا الشأن أكد عدد من المختصين على جدوى القرار في التشجيع على تملك المركبات الموفرة التي تقل الانبعاثات الضارة الصادرة من عوادمها والحد من تملك السيارات القديمة في ظل سلبية الانبعاثات المضرة الصادرة من عوادمها على البيئة المحيطة بنا من مياه ونبات وحيوان إضافة إلى إسهامها في رفع معدلات تلوث الهواء الذي قد يكون سببا في العديد من الأمراض الخطيرة التي تصيب الجهاز التنفسي للإنسان وأمراض كالقلب والسرطان والسكتة الدماغية.

ويشارك في تطبيق القرار عدد من الجهات الحكومية، تشمل وزارة التجارة، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والإدارة العامة للمرور، ومركز المعلومات الوطني، والمركز السعودي لكفاءة الطاقة، حيث تم تقسيم المقابل المالي السنوي إلى خمس مستويات وفقا لاستهلاك المركبة للوقود بحيث لن يتم احتساب أي مقابل مالي على المركبات قليلة الاستهلاك.

وقال أستاذ علم البيئة والمناخ بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور علي عشقي: «إننا بحاجة لهذا القرار ولقرارات مشابهة تطبق على عموم المصانع والمنشآت التي لديها مداخن تنطلق منها الغازات، فالدخان والغازات الطيارة المنبعثة من عوادم السيارات لا خلاف على ضررها وتأثيرها السلبي على البيئة المحيطة بنا من مياه ونبات وحيوان إضافة إلى إسهامها في رفع معدلات تلوث الهواء الذي قد يكون سببا في العديد من الأمراض الخطيرة التي تصيب الجهاز التنفسي للإنسان وأمراض كالقلب والسرطان والسكتة الدماغية».

وأشار عشقي: «إلى أن دخان السيارات الناتج من عوادمها ينتج من احتراق الوقود البترولي الذي تزيد عدد المركبات العضوية الناتجة من احتراقه عن مليون مركب عضوي بينها آلاف الغازات العطرية والزيوت الطيارة السلبية على الإنسان وصحته».

بدوره أثنى، رئيس طائفة أصحاب معارض السيارات بجدة عضو مجلس إدارة غرفة جدة سعد العتيبي: «مؤكدا أن الفائدة الكبيرة من قرار المقابل المالي السنوي المضاف لإصدار وتجديد رخص سير المركبات بحسب كفاءتها في استهلاك الوقود والمتمثلة في توفير الطاقة وفي المحافظة البيئة ستكون من نصيب المستهلك وفي صالح المجتمع».

وقال العتيبي: «بالنسبة للمقابل المالي المفروض هو منخفض ولا يشكل عبئا كبيرا جدا على المستهلك الفرد والقرار في مجمله محفز ودافع لاختيار السيارات والمركبات الموفرة للطاقة وذات الانبعاثات الغازية المنخفضة».

يشار إلى أن المقابل المالي السنوي المضاف لإصدار وتجديد رخص سير المركبات بحسب كفاءتها في استهلاك الوقود هو مقابل سنوي يضاف عند إصدار وتجديد رخصة سير المركبة وتتراوح قيمته ما بين 0 و190 ريالاً، حيث يهدف إلى تحفيز التوجه نحو امتلاك المركبات الأكثر كفاءة في استهلاك الوقود مما يساهم في تقليل الانبعاثات الضارة وبالتالي الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للمملكة، ويعفى من هذا المقابل المركبات الاقتصادية ذات الكفاءة العالية في استهلاك الوقود، والاعتراض على قيمة المقابل المالي المفروض على المركبة متاح في حال وجود قيم غير صحيحة لاقتصاد الوقود للمركبات الخفيفة موديل 2016 وما بعد، وأيضا في حال وجود قيم غير صحيحة لسعة المحرك للمركبات الخفيفة موديل 2015 وما قبل، وكذلك في حال وجود قيم غير صحيحة لسعة المحرك للمركبات الثقيلة، وفي حال تم شراء مركبة خفيفة جديدة موديل 2024 م (بعد التطبيق) وتملك قيمة غير صحيحة لاقتصاد الوقود، يحق لمالكها التقدم بطلب اعتراض على قيمة المقابل المالي في خلال 60 يوماً من تاريخ إصدار رخصة السير.

.. ويرفع الطلب على السيارات ذات الكفاءة العالية لاستهلاك الوقود

الرياض

بدأ يوم الإثنين الفائت تطبيق المقابل المالي السنوي المضاف لإصدار وتجديد رخص سير المركبات بحسب كفاءتها في استهلاك الوقود، حيث سيتم تطبيق المرحلة الأولى بدءاً من المركبات الخفيفة الجديدة موديل 2024م.

ويشارك في التطبيق عدد من الجهات الحكومية، تشمل وزارة التجارة، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والإدارة العامة للمرور، ومركز المعلومات الوطني، والمركز السعودي لكفاءة الطاقة، وتم تقسيم المقابل المالي السنوي إلى خمسة مستويات وفقاً لاستهلاك المركبة للوقود بحيث لن يتم احتساب أي مقابل مالي على المركبات قليلة الاستهلاك.

وقال حسين الخواجة، رئيس لجنة النقل البري بغرفة الاحساء، أن المقابل المالي يحفز المواطنين على امتلاك السيارات ذات الكفاءة العالية في استهلاك الوقود، فيما سيكون تحديد المقابل المالي تلقائياً مع إصدار أو تجديد سير المركبات، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن تطبيق المقابل المالي السنوي المضاف لإصدار وتجديد رخص سير المركبات يهدف إلى ترشيد امتلاك المركبات ذات الاستهلاك العالي للوقود. وذكر الخواجة، أن الاطلاع على كفاءة استهلاك الوقود على المركبة عبر قراءة الملصقات على الأبواب الخلفية الصادرة من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة أمر مهم، مشيراً إلى أن تلك الملصقات تتضمن كافة البيانات المتعلقة بكفاءة الاستهلاك، داعياً إلى قراءة تلك الملصقات بدقة للوقوف على مستوى كفاءة استهلاك الوقود، من اجل التعرف على قيمة المقابل المالي على هذه المركبات عند إصدار رخص المركبة. وأوضح، أن كفاءة استهلاك الوقود تحدد قيمة المقابل المالي على المركبات، حيث تتوزع كفاءة استهلاك الوقود في المركبات على درجات متفاوتة، مبيناً، أن القرار دخل حيز التنفيذ على السيارات على موديلات 2024، بحيث تشمل جميع المركبات على اختلاف سنوات تصنيعها، مشيراً إلى أن المقابل المالي يقسم على خمسة مستويات وفقاً لكفاءة المركبات، حيث ستبدأ من صفر إلى 190 ريالاً تضاف مع إصدار أو تجديد رخص سير المركبات. الدكتور محمد المطير، الخبير في مجال البيئة، أكد أن هذا القرار سيدعم تعزيز البيئة وتقليل تلوث الهواء، لأن انبعاثات عوادم المركبات تتكون من ثاني أكسيد الكربون، وبخار الماء، وأكاسيد النيتروجين، وأول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت، والجسيمات (PM)، والهيدروكربونات المختلفة، بما في ذلك الهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات (PAHs) والمركبات العضوية المتطايرة.

وذكر أنه وبشكل جماعي، أصبحت انبعاثات العادم الناتجة عن محركات الاحتراق الداخلي تعتبر بشكل متزايد خطرًا محتملاً على الصحة، لذلك تم فرض معايير صارمة بشكل متزايد وغير محدودة في أجزاء كثيرة من العالم.

«أرامكو» و«إينووا» لتطوير أول مصنع تجريبي للوقود الاصطناعي

الشرق الأوسط

وقّعت «أرامكو السعودية»، وشركة نيوم للطاقة والمياه «إينووا»، اتفاقية تطوير مشترك لإنشاء وتأسيس أول مصنع تجريبي للوقود الاصطناعي (الوقود الكهربائي).

وسيكون مقر المصنع بمركز ابتكار وتطوير الهيدروجين التابع لـ«إينووا» في نيوم، ويهدف إلى الكشف عن الجدوى الفنية والتجارية من خلال إنتاج 35 برميلاً يومياً من البنزين الاصطناعي منخفض الكربون من الهيدروجين المتجدد وثاني أكسيد الكربون المستخلص.

وتتمتع تقنية الوقود الاصطناعي، المبنية على نهج الاقتصاد الدائري للكربون، بالقدرة على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تزيد على 70 في المائة على أساس تقييم دورة الحياة الكاملة، مقارنة بالوقود التقليدي.

وبمجرد اكتمالها، ستعمل المنشأة المتكاملة على توليد 12 طناً من الميثانول الاصطناعي يومياً من الهيدروجين الأخضر وثاني أكسيد الكربون، باستخدام تقنيات خاصة طوّرتها شركة «تيسن كروب». وسيتم بعد ذلك تحويل الميثانول الاصطناعي إلى بنزين منخفض الكربون باستخدام تقنية شركة «إكسون موبيل» لتحويل الميثانول بنزيناً.

وسيقوم مركز ابتكار وتطوير الهيدروجين أيضاً بإنتاج الهيدروجين الأخضر من خلال الاستفادة من محلل كهربائي تبلغ قدرته 20 ميغاواط داخل الموقع، ويعمل بالطاقة المتجددة. وسيعرض مركز الابتكار الذي أنشأته شركة «إينووا» الإمكانات الهائلة للمنطقة للمساهمة في توليد واستخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية تجارياً.

وتستكشف «أرامكو السعودية» تقنيات الوقود الاصطناعي منخفض الكربون منذ أعوام عدة. ويُعدّ المصنع التجريبي في نيوم نتيجة لجهود البحث والتطوير المكثفة التي تهدف إلى تحسين إنتاج الوقود الاصطناعي.
كما ترى شركة «إينووا» أن الوقود الاصطناعي هو عنصر مهم في خطط الشركة المستقبلية للاقتصاد الدائري للكربون؛ مما يساعد على تقليل الانبعاثات والتحقق من صحة تقنيات الوقود الأخضر من الجيل التالي للمشروعات المستقبلية على نطاق واسع. وقال أحمد الخويطر، النائب التنفيذي للرئيس للتقنية والابتكار في «أرامكو السعودية»: «يمكن أن تؤدي أنواع الوقود الاصطناعي دوراً مهماً في دعم جهود التقليل من الكربون الناتج من أسطول المركبات العالمي، ونحن متحمسون للتعاون مع شركائنا في استكشاف الطرق المحتملة نحو تحقيق هذا الطموح».

ومن خلال اتفاقية التطوير المشتركة، ستشرف نيوم على بناء المصنع، بينما ستشرف «أرامكو السعودية» وشركة «إينووا» بشكل مشترك على العمليات والاستثمار في البرامج البحثية ذات الصلة.

ومن جهته، بيتر تيريوم، قال الرئيس التنفيذي لـ«إينووا»: «تمثّل هذه الشراكة علامة بارزة أخرى لشركة (إينووا). وبينما تعزز المملكة دورها القيادي العالمي في الاقتصاد الدائري للكربون المدفوع بالهيدروجين الأخضر، لدينا فرصة غير مسبوقة لعرض القدرات التحويلية للتقنيات الرائدة والمستدامة».

وأضاف: «تتطلع (إينووا) إلى التعاون مع (أرامكو السعودية) لتطوير منشأة حديثة للوقود الاصطناعي في نيوم من أجل دفع عجلة الابتكار وتعزيز تنفيذ أعمال الإمدادات للطاقة النظيفة المستقبلية».

وقال رولاند كابنر، المدير التنفيذي للهيدروجين والوقود الأخضر في «إينووا»: «يُعدّ المشروع مثالاً ملموساً على تطبيق الاقتصاد الدائري للكربون، ومثالاً على التزام شركة (إينووا) بدعم جهود السعودية لتوسيع نطاق العمل المناخي بسرعة من خلال دعم الابتكار العلمي».

وتابع: «بكوننا أحد المستأجرين الرئيسيين لمركز ابتكار وتطوير الهيدروجين، فإن المنشأة تُعد دليلاً قوياً على طموحنا المشترك مع (أرامكو السعودية) لتقديم مشروعات رائدة تستمر في الابتكار باستخدام أحدث التقنيات».

وستكشف منشأة الوقود الاصطناعي المتكاملة الجدوى الفنية والتجارية لسلسلة القيمة للبنزين الاصطناعي، وهي أحد المشروعات الرائدة والمدرجة ضمن جهود «أرامكو السعودية» البحثية والتطويرية والتجريبية الأوسع نطاقاً للوصول إلى الوقود الاصطناعي منخفض الكربون.

وفي عام 2022، أعلنت «أرامكو السعودية» عن شراكة مع «الفورمولا2 و3»؛ لبحث إمكانية إدخال مكونات اصطناعية في تركيبة الوقود لتزويد سلسلة سباقات السيارات بالطاقة. وفي سياق منفصل، تخطط «أرامكو السعودية» و«ريبسول» لاستكشاف إمكانية إنتاج الديزل الاصطناعي منخفض الكربون (الديزل الكهربائي) ووقود الطائرات للمحركات والطائرات.

ويعمل مركز بحوث وتطوير تقنيات النقل التابع لـ«أرامكو السعودية» - الذي له تواجد في باريس، وديترويت، وشنغهاي – ومقره الرئيسي بالظهران، على تطوير تقنيات متعددة تهدف إلى تمكين مستقبل نقل أكثر موثوقية، وبأسعار معقولة ومستدامة.

الجزائر تدعو أوروبا إلى زيادة الاستثمارات في قطاع الطاقة الشرق الأوسط

دعا وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب الشركات الإيطالية والأوروبية إلى زيادة الاستثمار في قطاع الطاقة في الدولة الواقعة شمال أفريقيا.

وأضاف عرقاب خلال مؤتمر في إيطاليا أن الجزائر منخرطة في محادثات لتطوير ممر جنوبي أوروبي للهيدروجين.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة «سوناطراك» الجزائرية، رشيد حشيشي، إن الجزائر ملتزمة توريد الغاز إلى إيطاليا عبر مجموعة الطاقة الإيطالية «إيني»، لكنّ هناك حاجة إلى استثمارات لتلبية الطلب.

وقال حشيشي في المؤتمر إن إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي بلغ 100 مليار متر مكعب سنوياً، والاستهلاك 45 مليار متر مكعب، مما يجعل الباقي متاحاً للتصدير.

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة «إيني» الإيطالية، أن إيطاليا لا تشعر بأي قلق إزاء إمدادات الغاز للبلاد رغم الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط.

وأضاف كلاوديو ديسكالزي أن الصراع في منطقة الشرق الأوسط، ليس له تأثير على إمدادات الغاز لكنْ على أسعاره. وارتفعت أسعار الغاز في أوروبا بنسبة تتخطى 30 في المائة منذ 7 أكتوبر (تشرين الأول) بعد اندلاع النزاع بين إسرائيل وغزة، غير أنها تراجعت، مساء الاثنين، مدفوعةً بالتوقعات أن يسود طقس معتدل خلال الفترة المتبقية من الشهر الجاري.

وانخفضت العقود الآجلة القياسية بنسبة 6.4 في المائة، ومع ذلك، لا تزال العقود الآجلة أعلى بنسبة 30 في المائة تقريباً عمّا كانت عليه قبل اندلاع النزاع في المنطقة، حيث يراقب التجار الأخبار المتعلقة بكيفية تطور الوضع في المنطقة. كما توفر المخزونات الكاملة تقريباً الاستقرار للسوق، بينما لا يزال الطلب أقل من المعدل الطبيعي بعد أن أجبرت أزمة الطاقة العام الماضي، الشركات والأسر على تقليل الاستخدام.

تجدر الإشارة إلى أن وزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب، قال يوم الاثنين، إن شركة «سوناطراك» للطاقة تعتزم إطلاق مشروع يهدف للتخزين الطبيعي للكربون باستثمار يقدَّر بمليار دولار. وأضاف الوزير أن المشروع يتضمن غرس 420 مليون شجرة على مدى 10 سنوات. من جهة أخرى، قال عرقاب خلال مؤتمر الطاقة الجزائري الألماني، إنه من الضروري الاستمرار في إنتاج الطاقة الأحفورية خصوصاً الغاز وفقاً لقواعد صارمة بهدف تقليل تأثيرها على النظم البيئية والحد من الانبعاثات، وذلك إلى جانب تعزيز الاستثمار في الطاقة الجديدة والمتجددة.

النفط يتراجع بفعل بيانات اقتصادية ضعيفة

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف خلال تعاملات جلسة الثلاثاء، لتستمر الخسائر التي تكبدها في الجلسة السابقة بعدما رسمت سلسلة من البيانات الاقتصادية من ألمانيا ومنطقة اليورو وبريطانيا صورة لاتجاه هبوطي قد تؤثر على الطلب على النفط.

وبحلول الساعة 14:59 بتوقيت غرينيتش، تراجعت العقود الآجلة لـ«خام برنت» 0.6 في المائة، إلى 89.27 دولار للبرميل، كما هبطت العقود الآجلة لـ«خام غرب تكساس الوسيط» الأميركي 0.7 في المائة، إلى 84.90 دولار للبرميل.

وأظهرت بيانات أن نشاط الأعمال في منطقة اليورو اتخذ منعطفاً مفاجئاً نحو الأسوأ هذا الشهر، مما يشير إلى أن التكتل قد ينزلق إلى الركود. كما أشارت بيانات ألمانية إلى أن البلاد ستشهد موجة من الركود، في حين أعلنت شركات بريطانية عن انخفاض آخر في النشاط هذا الشهر، مما يؤكد خطر التعرض لركود قبل قرار «بنك إنجلترا» بشأن أسعار الفائدة الأسبوع المقبل.

وهبط الخامان القياسيان أكثر من اثنين في المائة خلال جلسة يوم الاثنين، مع تكثيف الجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط؛ أكبر منطقة لإمدادات النفط في العالم، لاحتواء الصراع في المنطقة.

ويقول خبراء اقتصاديون إن المخاوف الناجمة عن الحرب في المنطقة قد تؤدي لتفاقم المخاطر الاقتصادية في المنطقة، فضلاً عن تأثيراتها غير المباشرة على أسعار النفط العالمية التي قد تتجاوز 120 دولاراً للبرميل حال اضطراب سلاسل الإمداد.

وقال وضاح الطه، عضو «المجلس الاستشاري الوطني» في «معهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار»، وفق «وكالة أنباء العالم العربي»: «إذ حدث ارتباك فعلي في سلاسل إمداد النفط العالمية، فيمكن لأسعار النفط أن تتخطى حاجز 120 دولاراً للبرميل». ورجح الطه تأثر خطوط الإمداد في البحر المتوسط بشكل أكبر نظراً إلى القرب الجغرافي.

وأشار إلى أن مستوى تغير السعر سيتناسب مع مقدار التأثير في سلسلة الإمداد، مضيفاً: «هذه التقديرات مرهونة بوجود تهديد حقيقي». من جانبه؛ قال محمد علي ياسين، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «أوراكل» للاستشارات والاستثمارات المالية: «إذا توسع الصراع بصورة كبيرة فسنشهد ارتفاعاً في أسعار النفط بين 10 و20 في المائة، وهو ما يعتمد على شكل الصراع ومدى تمدده في المنطقة».

تحديات السوق النفطية متنامية وسط تباطؤ اقتصادي عالمي وتطورات المخاطر الجيوسياسية الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام مع تصاعد المخاوف من اتساع الحرب في الشرق الأوسط وتأثيرها في استقرار وأمن الإمدادات من النفط الخام.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون إن المخاطر الجيوسياسية لأسواق النفط والغاز تقترب بالفعل من مستويات نادرا ما حدثت خلال الـ50 عاما الماضية خاصة منذ أزمة الحظر النفطي العربي على الغرب في عام 1973.

وأوضح المحللون، أن تحالف «أوبك+» يستعد لاجتماع وزاري موسع الشهر المقبل لتقييم السوق مع توقع بنوك استثمارية دولية أن يتجاوز خام برنت 100 دولار للبرميل قبل نهاية العام الجاري.

وأشار المحللون إلى تمحور التخوفات في السوق النفطية حول أمن إمدادات النفط خاصة مع احتمال حدوث التورط المباشر لإيران في الحرب بين إسرائيل وحماس، حيث من الممكن أن تؤدي ضربة إسرائيلية محتملة على أصول النفط الإيرانية إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل كبير.

وفي هذا الإطار، قال سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية، إن المكاسب السعرية هي المسيطرة على السوق في ظل مخاوف واسعة من تداعيات الصراع في الشرق الأوسط، مبينا أن معطيات السوق مختلفة عن فترات أزمات دولية سابقة، حيث إن الولايات المتحدة حاليا من ضمن أكبر منتجي النفط في العالم، والصين أكبر مستورد كما أن «أوبك» ما زالت تسيطر على إمدادات النفط العالمية.

وأشار إلى أن وتيرة صعود أسعار النفط هدأت نسبيا خلال عطلة نهاية الأسبوع بفضل التقارير التي تفيد باستمرار الجهود الدبلوماسية لاحتواء الصراع وهو ما يعني أن خطر ارتفاع سعر النفط إلى 100 دولار وربما أعلى قد انتهى.

من جانبه، ذكر روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن تحديات السوق النفطية متنامية وتتطلب جهدا وتعاونا دوليا للسيطرة عليها، حيث شددت تقارير دولية على أهمية توافر المرونة وتحقيق أمن الطاقة ولا سيما بسبب التطورات الجيوسياسية التي تعطل أسواق الطاقة حاليا.

من ناحيته، قال ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، إن ضعف الدولار يمكن أن يجعل النفط أكثر جاذبية للمستثمرين، ما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعاره كما أن انخفاض أسعار الفائدة يمكن أن يجعل النفط أيضا أكثر جاذبية، حيث إن المستثمرين لديهم خيارات استثمار بديلة أقل، مبينا أنه لا تزال الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط تؤثر بشكل كبير على الأصول المالية في جميع الأسواق.

وأضاف أن الحرب في الشرق الأوسط تسببت حتى الآن في زيادة حادة في أسعار النفط والذهب، ما أدى إلى مزيد من المخاوف بشأن اتساع معدلات نمو الركود العالمي، ما سيدفع البنوك المركزية خاصة الفيدرالي الأمريكي إلى زيادات جديدة في أسعار الفائدة.

بدورها، ذكرت تيتي أولاور مدير التسويق في شركة «سيتا» النيجيرية لتجارة النفط، أن الولايات المتحدة أصبحت من ضمن اللاعبين الرئيسين في سوق النفط الخام وتسعى حثيثا في المرحلة الراهنة إلى إعادة ملء احتياطيها النفطي الاستراتيجي على الرغم من التوترات وعدم الاستقرار الراهن، حيث من الصعب للغاية القيام بذلك في حين تعاني سوق النفط العالمية عجزا في الإمدادات وضيق المعروض النفطي العالمي.

ولفتت إلى تقارير دولية تؤكد أن البلاد سحبت بقوة من احتياطياتها الاستراتيجية من النفط الخام على مدى الأعوام الأخيرة ليهبط الاحتياطي إلى مستوى قياسي هو الأدنى في 40 عاما وهو بالفعل عند «50 في المائة فقط من طاقته»، مشيرة إلى تقارير أمريكية ترى أن أسعار النفط الخام من المحتمل أن ترتفع إلى 150-200 دولار للبرميل ما لم تقم الولايات المتحدة بضخ ما بين 100 إلى 200 مليون برميل أخرى من الاحتياطي الاستراتيجي إلى السوق التجارية.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط في التعاملات المبكرة في آسيا أمس لتعوض بعض خسائر اليوم السابق مع استمرار قلق المستثمرين من أن الحرب بين إسرائيل وحماس قد تتصاعد إلى صراع أوسع نطاقا في المنطقة المصدرة للنفط، ما قد يحدث اضطرابات محتملة في الإمدادات.

وخلال التعاملات أمس، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 70 سنتا، بما يعادل 0.8 في المائة، إلى 90.53 دولار للبرميل، في حين زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 71 سنتا، أو 0.8 في المائة، إلى 86.20 دولار للبرميل.

وهبط الخامان القياسيان أكثر من 2 في المائة الإثنين مع تكثيف الجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط، أكبر منطقة لإمدادات النفط في العالم، لاحتواء الصراع بين إسرائيل وحماس، وهو ما هدأ مخاوف المستثمرين بشأن تعطل الإمدادات.

من جانب أخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 94.29 دولار للبرميل الإثنين مقابل 95.72 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول انخفاض عقب ارتفاع سابق وأن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 93.23 دولار للبرميل.

قطاع الصناعة يمكنه توفير 437 مليار دولار سنويا من كفاءة استخدام الطاقة الاقتصادية

أظهرت دراسة أن قطاع الصناعة على مستوى العالم يمكنه توفير نحو 437 مليار دولار سنويا بدءا من عام 2030 عن طريق كفاءة استخدام الطاقة، ويمكنه أيضا خفض انبعاثات الكربون بدرجة كبيرة.

وجاء في التقرير الصادر عن حركة كفاءة الطاقة، وهي مجموعة صناعية، أنه يمكن خفض انبعاثات الكربون أربعة جيجاطن سنويا بحلول عام 2030 إذا ضاعفت الشركات من إجراءات كفاءة استخدام الطاقة.

وقالت الحركة في التقرير، الذي اطلعت عليه «رويترز»، إن ذلك يعادل إبعاد 60 في المائة من المركبات التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي عن الطرق في العالم. وأظهر التقرير أن الشركات يمكنها إجراء عمليات تدقيق منتظمة للطاقة، ومراجعة الحجم المثالي للأصول الصناعية، وربط المواقع والآلات لتحقيق التضامن في مجال الطاقة واستخدام محركات أكثر كفاءة.

يشار إلى أن تقارير دولية توقعت، أن تزيد القدرة العالمية المضافة من الطاقة المتجددة بمقدار الثلث هذا العام، إذ ستقود السياسات الحكومية القوية والمخاوف المتعلقة بأمن الطاقة إلى التوسع في الطاقة النظيفة.

ومن المقرر أن تقفز القدرة العالمية المضافة من الطاقة المتجددة بواقع 107 جيجاواط، وهي الإضافة الأكبر على الإطلاق، لتصل إلى 440 جيجاواط في 2023. وفي العام المقبل، من المتوقع أن يرتفع إجمالي الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة عالميا إلى 4500 جيجاواط، أي ما يعادل إجمالي إنتاج الطاقة في الصين والولايات المتحدة مجتمعتين.

يأتي تعزيز الطاقة المتجددة في صدارة الجهود الأوروبية لمعالجة أزمة الطاقة في أعقاب حرب أوكرانيا. كما ستقود التدابير الجديدة إلى زيادات كبيرة في القدرة الإنتاجية في الولايات المتحدة والهند خلال العامين المقبلين.

ومن المتوقع أن تكون الصين وحدها مسؤولة عما يقارب 55 في المائة من الزيادات العالمية في قدرات الطاقة المتجددة في عامي 2023 و2024. وستشكل الإضافات من الطاقة الكهروضوئية الشمسية ثلثي الزيادة هذا العام، ومن المتوقع أن تستمر في النمو في 2024. وأشار التقرير إلى أن ارتفاع أسعار الكهرباء يقود النمو الأسرع في نشر ألواح الطاقة الشمسية الكهروضوئية على الأسطح. ومن المتوقع أن تنمو الزيادة في طاقة الرياح 70 في المائة تقريبا في 2023 على أساس سنوي بالنظر لاستكمال المشاريع التي تسببت القيود المرتبطة بجائحة كورونا في تأخيرها في الصين وبسبب مشكلات سلاسل التوريد في الولايات المتحدة وأوروبا. وسيتوقف النمو في 2024 على ما إذا كان بإمكان الحكومات تقديم دعم أكبر للسياسات لمواجهة التحديات، من حيث إصدار التصاريح ومواصفات العطاءات الخاصة برفع القدرة.

ورغم تحسن القدرة التنافسية لطاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية منذ العام الماضي، إلا أن المشاركة في عطاءات الطاقة المتجددة تراجعت بمعدل قياسي بلغ 16 في المائة في 2022.

كما أن هناك حاجة لمزيد من الاستثمار في تحديث الشبكات لإدخال كميات أكبر من مصادر الطاقة المتجددة لأنظمة الطاقة.

السعودية للكهرباء تحصل على تمويل دولي من 4 بنوك بقيمة 3 مليارات دولار

مكة

أبرمت الشركة السعودية للكهرباء أمس اتفاقية تمويل دولي مشترك بقيمة 3 مليارات دولار (ما يعادل 11.25 مليار ريال)، مع 4 بنوك رائدة ضمن مبادرة مستقبل الاستثمار في الرياض.

وشارك في اتفاقية التمويل بنوك سعودية وخليجية منها بيت التمويل الكويتي، وبنك دبي الإسلامي، ومجموعة بنك المشرق، والبنك الأهلي السعودي، ويمتد أجل التمويل لخمسة أعوام، دون ضمانات من الشركة السعودية للكهرباء.

وأكد الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء المهندس خالد القنون أن هذا التمويل يأتي في إطار دعم الخطة الاستثمارية الطموحة التي تستهدف ضخ استثمارات بحوالي 500 مليار ريال حتى 2030م لتقديم أفضل الخدمات الكهربائية للمشتركين، وتعزز نمو قاعدة الأصول المنظمة للشركة، الأمر الذي يتوقع أن يدعم مركزها المالي وآفاق نمو إيراداتها.

وأوضح أن استثمارات شركة الكهرباء في بناء الشبكات الذكية وربط مشاريع الطاقة المتجددة وتحسين الموثوقية والاعتمادية، توفر البيئة الأساسية لقطاعي النقل والتوزيع في سبيل رفع كفاءة التوليد وتحقيق مستهدفات إنتاج الكهرباء، بما يتواكب مع أهداف رؤية المملكة 2030، وهو ما ينطوي على عدد من الفوائد البيئية والمجتمعية تؤهل تصنيف الكثير من تلك الاستثمارات كمشاريع خضراء وصديقة للبيئة.

رئيس «سابك»: الهيدروجين يحتاج الكثير من الابتكار لخفض كلفته

اقتصاد الشرق

اعتبر الرئيس التنفيذي لشركة «سابك» السعودية عبدالرحمن الفقيه، أن الهيدروجين أكثر أنواع الطاقة المستقبلية كلفة وخطورة، معتبراً أنه يحتاج الكثير من الابتكار والتكنولوجيا لخفض كلفته، وجعل استخدامه أكثر أماناً.

الفقيه قال خلال ندوة حوارية في «مبادرة مستقبل الاستثمار» في الرياض إن كلفة الهيدروجين في عام 2021 كانت 3 دولارات في الكيلوغرام، إلا أن الكلفة ارتفعت إلى ما بين 5 و8 دولارات للكيلوغرام، وذلك نظراً لأن الابتكار والتكنولوجيا لم يصلا لمرحلة تخفض هذه التكلفة، بالتزامن مع زيادة الطلب عليه.

الفقيه أعرب عن تفاؤله بشأن مزيج الوقود والانتقال في مجال الطاقة، لكنه قال: «لماذا نتكلم الآن عن الهيدروجين؟ لأن الناس تعتقد أنه سيقوم بسحب الكربون من الانبعاثات التي ينتجها القطاع»، مشدداً على أنه «أحد الحلول، ولكن هناك الكثير من الحلول الأخرى. الاقتصاد الدائري للكربون أحد أهم الأمور، والسعودية أول من أعلن عنه».

الأكثر خطورة

وعند سؤاله عن مكان الهيدروجين بين طاقات المستقبل مثل الشمس والرياح، أشار الفقيه إلى أنه الأكثر كلفة وخطورة، فهو عالي الخطورة في ما يتعلق بالأمان، إنه غير آمن في هذه المرحلة، ويريد الكثير من الابتكار والتكنولوجيا لاستخدامه ونقله وتخزينه بطريقة آمنة».

وشدد على ضرورة أن يكون هناك طرق أكثر أماناً لنقله، خصوصاً إذا ما «أردنا نقله بين المناطق».

وأضاف: «يمكنك استخدام الهيدروجين في القطارات، ولكن كيف يمكنك استخدامه في السيارات والمنازل وفي كل مكان؟ يجب أن يكون لديك العديد من وسائل الحماية لاستخدامه».

وإضافة إلى الكلفة والأمان، أشار الفقيه إلى وجود تحد آخر يتمثل في عملية التحليل الكهربائي، إذ «هناك عدد قليل منها في العالم، ومن الصعب استخدامها على نطاق ضخم».

«أكوا باور» تسعى إلى تخزين الطاقة الشمسية في السعودية

اقتصاد الشرق

تسعى شركة «أكوا باور»، إلى تخزين الطاقة الشمسية المركزة في السعودية، بعد نجاح عمليات التخزين بمشاريعها في المغرب وجنوب أفريقيا، وذلك بحسب ماركو أرسيلي الرئيس التنفيذي للشركة خلال كلمته في مبادرة مستقبل الاستثمار السعودية، في العاصمة الرياض اليوم الثلاثاء.

تم تكليف «أكوا باور» بالمشاركة في تطوير 70% من احتياجات السعودية من الطاقة المتجددة، كما تخطط شركة الطاقة السعودية لتطوير عدد من محطات الهيدروجين الأخضر بما في ذلك مشروع بقيمة 8.5 مليار دولار في «نيوم».

تحتاج السعودية إلى استثمار مئات مليارات الدولارات خلال هذا العقد في الطاقات المتجددة ومحطات الكهرباء العاملة بالغاز الطبيعي، لتحقيق أهداف الإنتاج الموضوعة، وفقاً لرئيس شركة «أكوا باور» في مقابلة سابقة مع «الشرق» اليوم، موضحاً أن الهدف سيتطلب بناء محطات كهرباء بقدرة 60 إلى 80 غيغاواط باستخدام مصادر متجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية، ونحو 30 غيغاواط من محطات تعمل بالغاز.

التحول للطاقة المتجددة

من جانبه، قال أندرو ليفيرس الرئيس التنفيذي لشركة داو كيميكال «داو»، خلال مشاركته في مبادرة مستقبل الاستثمار اليوم، إن السعودية تساعد العالم في التحول نحو الطاقة المتجددة، عبر استخدام فوائض الأموال الناتجة عن النفط وتطوير التقنيات واستقطاب الكفاءات في هذا المجال، حيث تقوم بتوسيع منظومة التحول نحو الطاقة الخضراء بشكل متكامل.

تعد داو أكبر مستثمر أجنبي في قطاع البتروكيماويات في الدولة، وتحتفظ بالعديد من المشروعات المشتركة في المنطقة بما في ذلك شركة صدارة للكيميائيات؛ أحد المشروعات المشتركة المنفذة مع شركة أرامكو السعودية والذي وصل إلى مرحلة التشغيل التجاري الكامل عام 2017. تعد صدارة التي تضم 26 وحدة تصنيع واحدة من أكبر المنشآت الكيميائية المتكاملة في العالم والشركة الأكبر على الإطلاق من حيث بنائها في مرحلة واحدة.

مشاريع شجاعة

أعتبر ليفيرس أن غالبية الدول في العالم ليس لديها الشجاعة لتنفيذ مشروعات التحول نحو الطاقة الخضراء، والتي تتحلى بها السعودية حالياً والتي خططت ونفذت بالفعل، عكس دول كثيرة في العالم تتحدث فقط.

قالت «أرامكو»، مؤخراً إنَّه فيما يتعلَّق بإعادة هيكلة الديون ذات الأولوية لشركة «صدارة» للكيميائيات، فقد وافقت الشركة السعودية، وشركة داو كيميكال «داو» على تقديم ضمان بما لا يزيد عن مبلغ قدره 3.7 مليار دولار من إجمالي أصل مبلغ الدين ذي الأولوية، وذلك بما يتناسب مع ملكيتهما في شركة «صدارة» للكيميائيات.

أقامت شركة داو أيضاً مشروعات مشتركة بالتعاون مع شركة الجفالي وإخوانه ولديها أيضاً حصة مشروع مشترك بالشركة السعودية لمونمرات الأكريليك المحدودة (سامكو).

رئيس أكوا باور: السعودية تحتاج مئات المليارات للاستثمار في الكهرباء بحلول 2030

اقتصاد الشرق

ستحتاج المملكة العربية السعودية إلى استثمار مئات مليارات الدولارات خلال هذا العقد في الطاقات المتجددة ومحطات الكهرباء العاملة بالغاز الطبيعي، لتحقيق أهداف الإنتاج الموضوعة، وفقاً لرئيس شركة «أكوا باور» ومقرها الرياض.

قال ماركو أرسيلي الرئيس التنفيذي للشركة في مقابلة بالعاصمة السعودية، إن الهدف سيتطلب بناء محطات كهرباء بقدرة 60 غيغاواط إلى 80 غيغاواط باستخدام مصادر متجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية، ونحو 30 غيغاواط من محطات تعمل بالغاز.

تم تكليف «أكوا باور» بالمشاركة في تطوير 70% من احتياجات السعودية من الطاقة المتجددة. وقال أرسيلي إن الشركة تخطط للتوسع في آسيا الوسطى والصين، وكذلك في السعودية.

وتخطط شركة الطاقة السعودية لتطوير عدد من محطات الهيدروجين الأخضر بما في ذلك مشروع بقيمة 8.5 مليار دولار في «نيوم»، وهي مدينة جديدة على الساحل الشمالي الغربي للمملكة. وتخطط أيضاً لبدء عملياتها في الصين كجزء من خطة توسع عالمية أوسع بحلول 2030.

اتفاق بين أرامكو وهيونداي لبناء محطة غاز بـ2.4 مليار دولار في الجافورة

اقتصاد الشرق

وقَّعت شركتا «هيونداي للهندسة والإنشاءات» و«هيونداي للهندسة» الكوريتان الجنوبيتان عقداً بـ3 تريليونات وون (قيمته 2.4 مليار دولار) مع شركة النفط العملاقة «أرامكو» السعودية لبناء محطة لمعالجة الغاز في حقل الجافورة، وفق بيان صادر عن المكتب الرئاسي في كوريا الجنوبية.

تعمل الشركتان التابعتان لمجموعة «هيونداي موتور» في المرحلة الأولى من مشروع منشآت معالجة غاز الجافورة التابع لشركة «أرامكو» بعد فوزهما بالعقد في 2021، وفق ما أوضحته «هيونداي» في بيان تؤكد فيه توقيع عقد المرحلة الثانية.

تأتي تلك الاتفاقية بعد أن وقَّعت السعودية وكوريا الجنوبية أكثر من 50 اتفاقية ومذكرة تفاهم، بقيمة إجمالية تناهز 15.6 مليار دولار في إطار زيارة رئيس كوريا الجنوبية يون سوك يول ورؤساء الشركات الكبرى بما في ذلك «سامسونغ إلكترونيكس» و«هيونداي موتور» إلى المملكة العربية السعودية هذا الأسبوع، سعياً للفوز ببعض المشاريع الصناعية الضخمة في المملكة، كما هو الحال في «نيوم»، المدينة الجديدة الضخمة التي تبنيها الحكومة في الصحراء والمتوقع أن تكلّف أكثر من 500 مليار دولار.

من جهتها، تهدف «أرامكو» إلى زيادة إنتاجها من الغاز بنسبة 50% على الأقل حتى عام 2030 مقارنة بمستويات 2021، بحسب تقرير سابق لبلومبرغ، حيث يُتوقع أن يبدأ إنتاج حقل الجافورة في المملكة العربية السعودية بحلول عام 2025، مع خطة لزيادة إمدادات الغاز الطبيعي تدريجياً إلى ملياري قدم مكعب قياسي يومياً بحلول 2030.

ويُعدّ «الجافورة» أكبر حقل للغاز غير التقليدي وغير المصاحب للنفط في السعودية، إذ تُقدَّر احتياطياته بما يصل إلى 200 تريليون قدم مكعبة من الغاز الخام.

من المتوقع أيضاً وفق التقرير، أن يساعد إنتاج مزيد من الغاز على استبدال النفط المستخدم في توليد الكهرباء، ما يؤدي إلى وجود فائض أكبر من النفط لتصديره

شكراً